

تطبيقات الذكاء الاصطناعي وأثره على الملكية الفكرية (حق المؤلف)

أ خالد ميلودي كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة زيان عاشور الجلفة

تاريخ النشر: 2025/12/ 20

تاريخ القبول: 2025/11/26

تاريخ الاستلام: 2025/11/ 20

ملخص: يتناول هذا المقال أثر الذكاء الاصطناعي على منظومة حقوق المؤلف ،من خلال تحليل الإشكاليات القانونية الناشئة عن إنتاج المصنفات غير البشرية ، ومناقشة مدى قدرة التشريعات الحالية على استيعاب هذا التحول هذا التحول الرقمي ، اعتمدت الدراسة منهجا تحليليا وصفيا لبحث شروط حماية المصنفات بين الإنتاج البشري والإنتاج الآلي ، تحديد صاحب الحق في الأعمال الناتجة عن الذكاء الاصطناعي ، إلى جانب استعراض مواقف التشريعات العربية ،وبعض النماذج المقارنة ،وخلصت الدراسة إلى وجود فراغ تشريعي واضح يجعل المصنفات الاصطناعية خارج الحماية القانونية في العديد من الأنظمة ،مما يفرض تحديات عملية ،وقانونية في تحديد الملكية الفكرية ،كما أكدت النتائج ضرورة تطوير إطار قانوني جديد يستوعب طبيعة هذه الابتكارات ،ويوازن بين حماية حقوق المؤلف وتشجيع التطور التكنولوجي ،وتقترح الدراسة إدراج قواعد خاصة بالمصنفات الآلية ،وتنظيم تراخيص البيانات ،واعتماد آليات تقنية لضمان شفافية الاستخدام والملكية .

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي ،حقوق المؤلف ، الملكية الفكرية ، المصنفات الاصطناعية ، التشريعات القانونية ، حماية البيانات ، الابتكار الرقمي

Abstract: This study aims to analyze the impact of Generative Artificial Intelligence (AI) on copyright law, focusing on the legal and intellectual challenges posed by AI-generated works. The research reveals that traditional copyright frameworks have not yet adapted to AI, creating major issues regarding authorship determination, protection of training data, and fair allocation of rights between humans and machines.

The results indicate that most Arab legislations lack explicit provisions for AI-generated content, leaving room for disputes over legal responsibility. Moreover, generative AI can produce content that resembles or derives from copyrighted works, complicating traditional copyright protection.

Based on these findings, the study proposes a set of legislative and technical solutions, including the adoption of a specific legal framework for AI-generated works, clear licensing mechanisms for training data, and the use of digital rights management tools to track content ownership. These measures aim to balance the protection of human creativity with the encouragement of digital innovation.

Keywords: Generative Artificial Intelligence, Copyright, Intellectual Property, AI-

generated Works, Legal Frameworks, Data Protection, Digital Innovation

مقدمة:

شهدت السنوات الأخيرة تطورا غير مسبوق في مجال الذكاء الاصطناعي ، حيث أصبحت الأنظمة الذكية قادرة على توليد نصوص ، صور مقاطع موسيقية ، وبرمجيات دون تدخل مباشر من الإنسان ، هذا التقدم التقني لم يقتصر على الجانب ألابتكار فحسب ، بل طرح إشكاليات قانونية جديدة تتعلق بحماية الملكية الفكرية وحق المؤلف ، إذ أن الأطر القانونية التقليدية تفرض أن المؤلف شخص طبيعي يقوم بالإبداع والجهد الذهني.

وفي ضوء ذلك تثير المصنفات الناتجة عن الذكاء وحدود الحماية القانونية ، خاصة أن هذه الأعمال تعتمد على معالجة قواعد بيانات ضخمة وخوارزميات معقدة ، دون قدرة على إرادة أو وعي بشري مباشر ، ويبرز من ذلك الحاجة الملحة لإعادة النظر في الإطار التشريعي الحالي ، لتحديد مدى ملاءمته للتعامل مع الإنتاج الاصطناعي، وكذلك لتوضيح

من له الحق في المطالبة بالملكية الفكرية لهذه المصنفات ، سواء كان المستخدم ،أو مطور الخوارزمية أو الشركة المالكة للنظام

إلى أي مدى يمكن اعتبار المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي محمية بموجب قوانين حق المؤلف التقليدية ومن يعتبر صاحب الحق فيها ؟

وتتفرع هذه الإشكالية إلى أسئلة فرعية أبرزها:

-هل يمكن تطبيق شرط الأصالة والطابع الإبداعي على أعمال تنتجها خوارزميات ذكية ؟

-من يستحق صفة المؤلف في حالة غياب التدخل البشري المباشر ؟

-كيف يمكن للقوانين الوطنية والدولية مواكبة هذا التطور التقني لضمان بين حماية المبدعين البشر وتشجيع الابتكار التكنولوجي ؟

أولا :الطبيعة القانونية للإبداع الاصطناعي وانعكاساته على حق المؤلف

يثير انتشار الذكاء الاصطناعي أسئلة قانونية حول طبيعة الإبداع ، وحدود حماية المصنفات الناتجة عنه ،مقارنة بالإبداع البشري التقليدي

1-ماهية الذكاء الاصطناعي وطبيعة إنتاجه الإبداعي

أ-تعريف الذكاء الاصطناعي:

الذكاء الاصطناعي يشير إلى أنظمة برمجية قادرة على محاكاة جوانب من الذكاء البشري مثل التعليم ، اتخاذ القرار ، والتوليد الإبداعي في السياق القانوني ،هذه الأنظمة قد تنتج محتوى (نصوص ،صور موسيقى ...) دون تدخل بشري مباشر ، مما يطرح تساؤلات حول صفتها القانونية كمبدعين (مؤلفين) .

ويعرف بأنه نظام برمجي متطور قادر على تحليل البيانات الضخمة واتخاذ قرارات أو إنتاج محتوى بصورة شبه مستقلة، بحيث يحاكي بعض قدرات الذكاء البشري مثل التعلم والتنبؤ والتوليد الإبداعي ،دون تدخل بشري متواصل في كل خطوة .

يعكس تعريف الذكاء الاصطناعي الطبيعة التكميلية والتوليدية لهذه الأنظمة، حيث تتميز بالقدرة على التعلم، واتخاذ القرارات، وتحليل البيانات بشكل شبه مستقل، ويظهر هذا التعريف أهمية تمييز الذكاء البشري عن الاصطناعي، مع الاعتراف بأن التطورات الحديثة تتطلب تطوير اطر قانونية وأخلاقية لمواكبة قدراته المتزايدة

ب- مفهوم حق المؤلف:

حق المؤلف حق قانوني يمنحه المشرع لمن أبدع مصنفًا أدبيًا أو فنيًا ليتمتع بالسيادة على هذا العمل من خلال استغلاله ماديا وتأليفًا، ويمنحه الحماية القانونية من الاستغلال غير المصرح به من طرف الغير .

يعكس مفهوم حق المؤلف أساس الحماية الفكرية للمبدع ، غير أن ظهور الذكاء الاصطناعي يطرح تحديًا جديدًا في تحديد صاحب الجهد الإبداعي ، مما يستدعي مراجعة.

يمكن القول أن حق المؤلف يضمن حماية الإبداع البشري، ويكفل للمنشئ سلطة الاستغلال والتمتع بعمله، ويبرز التحدي في التوفيق بين هذا الحق والمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي.

3- شروط حماية المصنف بين المعيار التقليدي والإنتاج الآلي:

تعتبر حماية المصنفات الفكرية من الركائز الأساسية لضمان حقوق المؤلف ، وتحفيز الإبداع ، ومع ظهور الذكاء الاصطناعي أصبح من الضروري تحديد الشروط القانونية الواجب توفرها لحماية الأعمال التقليدية والاصطناعية على حد سواء ، ويكمن ذلك في وضوح الأصالة والقابلية للتعبير والتثبيت في شكل معين.

في القانون التقليدي لحق المؤلف، شرط الحماية الأساسية هو الأصالة والتي تعني أن المصنف يجب أن يكون نتيجة لجهد ذهني أو إبداع بشري ولا يكون مجرد إعادة ترتيب معلومات موجودة سابقا .

عند ظهور الإنتاج الناتج عن الذكاء الاصطناعي، يتحدى هذا الشرط لأن الأنظمة الذكية تعتمد على قواعد بيانات ضخمة وخوارزميات لتحليل هذه البيانات وإعادة تركيبها بطريقة توليدية، أي أنها قد ينتج محتوى دون جهد ذهني بشري بالمفهوم القانوني التقليدي .

بعض الفقه القانوني يرى أن المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي لا تحقق شرط الأصالة التقليدية ، مما يجعلها خارج نطاق الحماية التقليدية لحق المؤلف ما لم يتم تكيف التشريع .

يظهر تحليل شروط حماية المصنف أن التشريعات التقليدية لم تعد قادرة على استيعاب التحولات العميقة التي أحدثتها الذكاء الاصطناعي في مجال الإبداع، فشرط الأصالة كما وضعه الفقيه الكلاسيكي يفترض وجود مؤلف بشري يعبر عن بصمته الفكرية، وهو ما لم يعد متحققا بالضرورة في المصنفات المنتجة آليا، هذا الوضع يفرض إعادة قراءة المفاهيم الأساسية لحق المؤلف، ليس بهدف هدمها، بل لتحديثها بما ينسجم مع الواقع التكنولوجي الجديد، ومن ثم فإن مستقبل حماية المصنف لن يكون في التمسك بالتصوير التقليدي، بل في وضع معايير أكثر مرونة تراعي آليات توليد المحتوى الاصطناعي و تحدد الحدود الفاصلة بين الإبداع البشري و الإبداع الآلي .

3-تكييف علاقة الذكاء الاصطناعي بحقوق المؤلف:

في ظل تطور الذكاء الاصطناعي التوليدي، تبرز الحاجة الملحة لإعادة تكييف المفهوم التقليدي لحقوق المؤلف، إذ أن الأنظمة الذكية تمتلك القدرة على إنتاج أعمال إبداعية دون تدخل بشري مباشر، هذا التحول يثير تساؤلات قانونية حول من يجب أن يعد صاحب الحق، هل هو المستخدم الذي وجه النظام، أو مطور الخوارزمية، أم الشركة المالكة للذكاء الاصطناعي؟ في هذا السياق، يقترح بعض الباحثين تبني مفهوم المصنف المشترك (joint work)، ليعكس التفاعل بين الإنسان و الآلة في عملية الإبداع، مع منح الحقوق بناء على مدى تدخل كل طرف

لكن هذا التكييف لا يقتصر على توزيع الحقوق فقط—، بل يتعداه على تنظيم شفافية في آليات إنشاء المحتوى، فالبحوث القانونية تدعو إلى وضع إطار تشريعي يسمح بمراقبة بيانات التدريب المستخدمة من قبل الذكاء الاصطناعي، وتحديد مدى استخدام المحتوى المحمي بحقوق المؤلف الأصلي.

هذا التنظيم يهدف إلى ضمان التوازن بين تشجيع الابتكار من جهة، وحماية الحقوق الأدبية والمالية للمؤلفين البشر من جهة أخرى.

تكشف مناقشة علاقات الذكاء الاصطناعي بحقوق المؤلف عن إشكالية قانونية مركبة، تتمثل في تحديد الجهة التي تستحق الحق في المصنف الناتج، فالقانون الحالي بني على فرضية المؤلف الإنساني وهو ما يجعل الآلة خارج الدائرة الاعتراف القانوني. ومع ذلك، فإن تجاهل الإبداع الناتج عن الذكاء الاصطناعي لم يعد ممكنا، خاصة مع تزايد.

ثانيا : الحماية القانونية للمصنفات الاصطناعية والتحديات التشريعية

تعد الحماية القانونية للمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي تحدياً تشريعياً معقداً، إذ تتواجه الأنظمة الوطنية مع غياب نصوص صريحة تعترف بالآليات كمؤلفين، ومع ضرورة ملاءمة الأطر التقليدية لحقوق المؤلف لمخرجات توليدية جديدة، هذا الوضع يدعو على تدخل تشريعي لتوفير وضوح قانوني يضمن التوازن بين الابتكار وحماية الحقوق.

1- موقف التشريعات الوطنية من حماية الإنتاج الاصطناعي:

يمثل الإنتاج الناتج عن الذكاء الاصطناعي تحدياً جديداً للتشريعات الوطنية، حيث تتفاوت القوانين في مدى الاعتراف بالمصنفات الاصطناعية وحقوقها، وتتمركز أهمية دراسة هذا الموقف في فهم الفجوات القانونية، وتقييم مدى قدرة التشريعات الحالية على حماية المصنفات الناتجة عن الأنظمة الذكية، ويمكن ذلك في تحليل النصوص القانونية والإطار التنظيمي لكل دولة.

في التشريع الجزائري، لا وجد حتى الآن نص قانوني صريح يقر بحقوق خاصة للمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مما يمنع الاعتراف بالآلة كمؤلف قانوني، وقد أشارت بعض الدراسات القانونية إلى أن القوانين الراهنة تظل محصورة في حماية الأعمال البشرية وتقضي المصنفات التي تنتج آلياً.

في التشريع المقارن داخل بعض الدول الوطنية، يبرز توجه لرفض منح "الشخصية القانونية" للذكاء الاصطناعي، كما هو موضح من خلال الجدل الفقهي حول نسبة "المؤلف" إلى النظام الذكي، وقد اقترح بعض المشرعين النظر إلى هذه المصنفات كجزء من فئة جديدة من الحقوق أو تنظيم خاص (حقوق مشتركة أو مصنفات قاعدة بيانات).

من جهة أخرى، دراسات أكاديمية محلية في العالم العربي مثل بحث سويدان هاشم في مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية تعرض أن التشريعات الوطنية في بعض الدول، مثل فلسطين، ترفض الاعتراف بصفة المؤلف " للذكاء الاصطناعي أو منح الحقوق له، مفضلة أن تكون الحقوق لمن "أدت الأفعال" التي أدت على إنتاج العمل (المستخدم أو المطور).

بين موقف التشريعات الوطنية أن حماية المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي لا تزال ضعيفة أو غائبة، إذ لم تعد القوانين التقليدية لتشمل الإبداع غير البشري، وهذا يفرض على المشرع تطوير أطر قانونية جديدة توازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق مع تحديد المسؤولية وملكية المصنف بوضوح.

2- تحديد صاحب الحق في المصنف الناتج عن الذكاء الاصطناعي

تطرح المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إشكالية جديدة في تحديد صاحب الحق ، إذ لا يمكن تطبيق القواعد التقليدية لحقوق المؤلف مباشرة على المحتوى الآلي ، ويمكن التحدي في إيجاد إطار قانوني يوازن بين حماية المبدع البشري ، ودور الأنظمة الذكية في إنتاج المحتوى ، ويمكن في تحديد المسؤولية والملكية بوضوح وفق التشريعات الوطنية والدولية

1-تواجه التشريعات الوطنية مشكلة في تحديد صاحب الحق عند إنتاج المصنفات آليا، إذ أن القانون الجزائري لا يمنح الذكاء الاصطناعي صفة "مؤلف" قانونيا، ويقتصر الحق على الإنسان الذي أبدع العمل. ويعتبر البعض أن الحق يعود إلى الشخص الذي توجه النظام الذكي بتعليماته، أي المستخدم المباشر أو المطور الذي صمم الخوارزمية .

2-في التشريعات المقارنة، مثل بعض الدول الأوروبية، ينظر إلى المصنف الناتج عن الذكاء الاصطناعي على أنه مصنف مشترك بين الإنسان والآلة، بحيث تمنح الحقوق للجهة البشرية التي أسهمت فعليا في توجيه أو إنتاج العمل، سواء كان المستخدم أو مطور الخوارزمية، بينما لا يعترف بالآلة كطرف قانوني مستقل .

3-بعض الدراسات العربية تؤكد ضرورة وضع آليات قانونية واضحة لتحديد صاحب الحق، تشمل العقود بين المستخدمين ومطوري الأنظمة، مع مراعاة الشفافية في بيانات التدريب والحقوق المالية والأدبية. كامل فؤاد، حق المؤلف والإبداع القانوني .

4-ويرتكز القانون التقليدي على حماية المبدع البشري ، وبالتالي يقتصر الاعتراف بحقوق المصنف على الشخص الطبيعي ، ومع تطور الذكاء الاصطناعي ، يصبح من الضروري تعديل النصوص القانونية لتشمل الأعمال الناتجة عن الأنظمة الذكية تحت إشراف بشري مباشر

5-حتى مع وجود إطار قانوني ، تواجه المحاكم صعوبة في تحديد المسؤولية بدقة ، خصوصا عند مشاركة عدة أطراف في عملية إنتاج المصنف الآلي ، ويبرز أهمية وضع آليات واضحة لتوثيق دور كل طرف لضمان توزيع الحقوق بشكل عادل .

يتبين أن تحديد صاحب الحق في المصنف الناتج عن الذكاء الاصطناعي لا يزال إشكالية قانونية قائمة، تتطلب موازنة دقيقة بين حماية الحقوق التقليدية للمؤلف البشري وتشجيع الابتكار الرقمي، مع إدراج قواعد واضحة لتوزيع الحقوق بين جميع الأطراف المشاركة في عملية الإنتاج .

3-الإشكاليات العلمية والحلول التشريعية المقترحة:

تواجه المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إشكاليات عملية وقانونية متعددة، أبرزها غياب إطار واضح لتحديد صاحب الحق ومسؤولية الأطراف المشاركة في الإنتاج الآلي، ومن هنا تبرز الحاجة إلى ابتكار حلول تشريعية متطورة تواكب التقدم التكنولوجي، وتضع قواعد واضحة لحماية الحقوق الفكرية وضمان توزيعها بعدالة.

أولاً : الإشكاليات القانونية والعلمية

تطرح المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي إشكاليات عملية وقانونية، ويمكن الحل في وضع أطر تشريعية واضحة تحمي الحقوق وتواكب تطور التقني.

1- يشير البحث إلى أن من أبرز التحديات القانونية التي تفرضها أنظمة الذكاء الاصطناعي هو تحديد من يمتلك حقوق الملكية الفكرية للمحتوى الذي ينتج آلياً، سواء كان ذلك للمبرمج، أو الشركة المالكة للنظام، أو حتى النظام ذاته، وهذا غياب وضوح تشريعي يثير نزاعاً قانونياً وأخلاقياً.

2- ثمة إشكالية أخرى تتعلق بحق المؤلف في الذكاء الاصطناعي التوليدي، تتداخل مع حماية البيانات الشخصية، فخلال مرحلة التعلم تتطلب الأنظمة استخدام قواعد بيانات غالباً ما تحتوي على محتوى محمي بحقوق النشر، مما يطرح تساؤلات حول حق أصحاب هذه البيانات الأصلية وحقوق الاستخدام في التدريب.

3- كما أن بعض الدراسات الفقهية والقانونية تبرز أن التشريعات القائمة في كثير من الدول العربية لا تتضمن آليات تشريعية فعالية لحماية المصنفات الاصطناعية، مما يجعل هذه المصنفات معرضة لأن تكون غير محمية أو في "خيال تنظيمي"

تظهر هذه الإشكاليات أن التشريعات الحالية غير قادرة على مواكبة طبيعة المصنفات الاصطناعية، مما يجعل تحديد الحقوق والمسؤوليات أمراً معقداً، ويؤكد الحاجة إلى تعديل قانوني يحقق التوازن بين حماية المؤلف، وتشجيع الابتكار التقني

ثانياً: مقترحات الحلول التشريعية

تستلزم الإشكاليات القانونية والعلمية للمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي وضع حلول تشريعية مبتكرة، ويمكن الهدف في تطوير أطر قانونية واضحة تضمن حماية الحقوق الفكرية، وتوزيع المسؤولية بشكل عادل بين جميع الأطراف.

1. من وجهة نظر فقيهة وقانونية، يقترح بعض الباحثين اعتماد إطار خاص لحماية المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، بحيث يتم تضمين هذه الأعمال ضمن القوانين بطريقة مخصصة تتيح الاعتراف الجزئي أو المحدود بحقوق، مع مراعاة طبيعة الإنتاج التوليدي الذكي .
 2. يقترح آخرون تعزيز الشفافية التشريعية من خلال تنظيم آليات ترخيص واضحة للبيانات المستخدمة في تدريب أنظمة الذكاء الاصطناعي، وذلك لتحديد الحقوق والأطراف التي يمكن أن تستفيد من الإنتاج، وضمان أن تكون العملية قانونية وأخلاقية .
 3. يمكن أيضا اعتماد حلول تقنية مدعومة قانونيا، مثل أنظمة إدارة الحقوق الرقمية أو أدوات التتبع الرقمي للمحتوى الناتج، بحيث تمكن المؤلفين (البشر) من التحكم في ما ينتج من محتوى آلي ومن يمنحه ترخيصا .
- تظهر الإشكالية المرتبطة بالذكاء الاصطناعي أن التشريعات الحالية لم تواكب التطور التقني الكثيف، مما يثير مخاطر على الحقوق الفكرية للمبدعين البشريين. لذا من الضروري تبني حلول تشريعية مبتكرة تجمع بين الاعتراف بالمصنفات الآلية وتنظيم الحقوق بوضوح، مع تطبيق آليات تقنية تكفل التوزيع العادل للملكية والرقابة .
- يتبين أن ظهور المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي أحدث إشكاليات قانونية تتعلق بتحديد صاحب الحق، وحماية البيانات وعدم وجود إطار تشريعي صريح ينظم هذه الأعمال، وتبرز الحاجة إلى حلول تشريعية واضحة، تحدد المسؤوليات والملكية الفكرية، وتضع قواعد لترسيخ البيانات، بما يحقق توازنا بين حماية حقوق المؤلف وتشجيع الابتكار التقني.

النتائج:

أظهر تحليل موضوع الذكاء الاصطناعي، وحقوق المؤلف أن التشريعات العربية لا تزال غير مواكبة للتحويلات الرقمية، وأن المصنفات المنتجة آليا تطرح إشكاليات حقيقية تتعلق بالملكية والبيانات والتكييف القانوني، كما بينت الدراسة غياب نصوص صريحة تحدد صاحب الحق في إنتاج الاصطناعي، وضعف تنظيم استخدام البيانات في تدريب النماذج، إضافة إلى نقص الآليات التقنية والقانونية لحماية المصنفات الرقمية الجديدة.

التوصيات والمقترحات:

توصي الدراسة بضرورة تحديث التشريعات الوطنية لتشمل نصوصا واضحة حول المصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مع تبني نموذج قانوني خاص يوازن بين حماية حقوق المؤلف، وتشجيع الابتكار التكنولوجي، كما يقترح

وضع نظام لترخيص البيانات المستخدمة في تدريب الأنظمة، وتعزيز الشفافية في مصادرها، واعتماد أدوات تقنية لحماية الحقوق الرقمية، إضافة على ذلك ينبغي تشجيع البحوث المستقبلية التي تدرس الأثر القانوني والأخلاقي للذكاء الاصطناعي في مجال الملكية الفكرية، مما يضمن بناء منظومة متكاملة وآمنة في البيئة الرقمية.

الخاتمة

لقد ابرز هذا المقال الدور المتنامي للذكاء الاصطناعي في إنتاج المصنفات، وكيف أثر ذلك على حقوق المؤلف التقليدية، موضحا التحديات القانونية والفكرية التي يفرضها هذا التطور التكنولوجي، بينت الدراسة أن القوانين الحالية في معظم الدول، بما فيها العربية، لم تواكب بعد هذه الثورة الرقمية، مما يخلق فراغا تشريعيا يثير إشكاليات حول تحديد صاحب الحق، وحماية البيانات المستخدمة في التدريب.

كما تناول الحلول التشريعية المقترحة، بدءا من اعتماد إطار قانوني خاص بالمصنفات الناتجة عن الذكاء الاصطناعي، مروراً بتنظيم تراخيص البيانات، وضمان الشفافية، وصولاً إلى توظيف أدوات تقنية مدعومة قانونياً لحماية حقوق المبدعين البشريين، وضمان عدالة توزيع الحقوق.

في ضوء ما سبق يمكن القول إن دمج الحلول التشريعية مع الأدوات التقنية يمثل الطريق الأمثل للتوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الحقوق الفكرية، ومن هذا المنطلق، تبرز الحاجة الملحة إلى تطوير قوانين جديدة أو تعديل القوانين الحالية لتشمل مصنفات الذكاء الاصطناعي مع وضع آليات واضحة لتحديد المسؤولية والملكية، مما يحقق العدالة القانونية، ويحفز الابتكار الإبداعي في البيئة الرقمية الحديثة.

قائمة المصادر والمراجع:

- بن شهدة محمد، الملكية الفكرية والتحديات القانونية في تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي، مجلة التراث، ص21، المجلد 13، العدد4، 2023.

- بن أمينة مصطفى الذكاء الاصطناعي التوليدي: أزمة جديدة في حقوق الملكية الفكرية المحلة الأكاديمية للبحوث القانونية والسياسية، المجلد 7، العدد، 2023.

- زواتين خالد، الذكاء الاصطناعي وحقوق الملكية الفكرية: أي علاقة ترابطية محلة حقوق الإنسان والحريات العامة، المجلد 7، العدد2، 2022.

- محمد العايي فھيبة كنيوة ، عواطف دودي ، الملكية الفكرية ، وحقوق المؤلف في ظل الثورة المعلوماتية والتطور التكنولوجي ، مجلة الإعلام والمجتمع ، المجتمع ، المجلد 2، العدد1، 2018.
- أسماء بن لشهب ، النسخة الخاصة للمصنفات المحمية بموجب قانون حق المؤلف وتأثيرها بالتطور التكنولوجي ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة الأخوة منتوري ، قسنطينة.
- مشري راضية ، الحماية الجزائية للمصنفات الرقمية في التشريع الجزائري ، مجلة التواصل ، العدد34، 2013.
- المختار بن سالم ، الحماية القانونية للمصنف المشترك ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، المجلد 3، العدد 1، 2017.
- مفصيل يوسف ، عريشة فاروق ، إعادة تشكيل مفهوم حقوق المؤلف في ظل الذكاء الاصطناعي ، دراسات اقتصادية ، المجلد 19، العدد 2، 2025.
- لولوة الوھيب ، حقوق الملكية الفكرية في ظل الذكاء الاصطناعي :دراسة فقهية قانونية ، مجلة قطاع الشريعة والقانون ، المجلد 17، العدد17، 2025.
- عبد الرحمان حامد محمد عبد المنعم هديمة ، مخرجات الذكاء الاصطناعي وتأثيرها على حقوق الملكية :دراسة مقارنة بين القانون المصري والسعودي والعماراتي ، المجلد 24ن العدد4، 2025.
- كرم شحات حسن عبد الغني ، التحديات القانونية لحقوق الملكية الفكرية في عصر الذكاء الاصطناعي ، روح القوانين ، المجلد 36، 108ن 2024.
- سويدان هاشم ، الحماية القانونية للمصنفات الناشئة عن برامج الذكاء الاصطناعي ، مجلة قبس للدراسات الإنسانية والاجتماعية ن المجلد7، العدد2، 2023.
- منى جمال محمد عبد المعطي ، الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي في ضوء حقوق الملكية الفكرية ن المجلد 7ن العدد 3، 2024.
- كرم شحات عبد الغني ، التحديات القانونية لحقوق الملكية في عصر الذكاء الاصطناعي ، دراسات اقتصادية ، المجلد 19-العدد2، 2025.